

في الحاجة إلى توسيع أرضية المؤرخ: مقارنة إبستمولوجية

د.خالدي مزاتي

جامعة أدرار

الملخص:

ينصرف اهتمامنا في هذا البحث إلى مقارنة الثورة المنهجية الحاصلة في علم التاريخ في ضوء التحليل الإبستمولوجي، وذلك برصد الأسس النظرية والخلفيات الفلسفية التي أطرتها منذ القرن التاسع عشر. في هذا السياق رأينا أن نبدأ باستعراض التصور الوضعي للتاريخ الذي لا يكثرث إلا بالأحداث التاريخية المدعمة بالوثائق المكتوبة؛ ثم المرور إلى مدرسة الحوليات الفرنسية التي تجاوزته بدعوتها إلى العمل التاريخي التوليقي وتوسيع حقل التاريخ وانفتاحه على المكتسبات المعرفية والمنهجية لعلوم الإنسان والمجتمع. وأخيرا وقفنا عند التاريخ الجديد ممثلا في جهود جاك لوغوف وزملائه الذين تجاوزوا أزمة الحوليات باستثمار حصيلتها المعرفية، وجعلوا استرداد الماضي رهنا على توسيع معنى الوثيقة التاريخية لتشمل المخيال الاجتماعي- الثقافي الشغال بما فيه من أساطير و مآثرات شعبية وسواها.

الكلمات المفتاحية: الوضعية، مدرسة الحوليات، التاريخ الجديد، الوثيقة المكتوبة، الرواية الشفوية، منتجات الخيال.

The Need to Broaden the Ground of the Historian: an Epistemological Approach

Abstract:

Our attention in this research is devoted to talking about the methodological revolution that has taken place in the science of history since the nineteenth century, and the monitoring of the philosophical backgrounds that have framed it, starting with a review of the positivist perception of history that only cares about experimental facts supported by written documents, passing through the French Annals School which called for a synthesis of the historical work and the expansion of the field of history and its openness to the cognitive and methodological knowledge of human and social sciences. Finally, we tackled the new history, represented by the efforts of Jacques Lugoff and his colleagues who took advantage of the cognitive outcome of the French Annals School and halted the recovery of the past to extend the meaning of the historical document to include the working socio-cultural imagination (fiction), including myths, folklore and others.

Keywords: positivism, annals school, the new history, the written document, oral narration, fiction products.

مقدمة:

لعلّه من المفيد، و نحن بصدد البحث في التطور المنهجي في الدراسات التاريخية، أن نستهل حديثنا بالإشارة إلى أن التاريخ قد أصبح علما قائما بذاته، له موضوعه و منهجه اللذان يميزانه عن العلوم الأخرى على الرغم من أنه لم يصل بعد في دقته إلى مستوى دقة العلوم الطبيعية التي تعتمد على الملاحظة المباشرة و التجربة المخبرية

المستحيلتين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، و الدراسات التاريخية خاصة. إن المؤرخ الذي يبحث في الحوادث الماضية، و ينظر في نتائجها و آثارها لفهم الحاضر الإنساني و استشراف المستقبل، ليؤمن إيماناً راسخاً بأن تلك الحوادث لا بد أنها كانت خاضعة لقواعد الضرورة و النواميس الاجتماعية العامة، ومن ثم فهو يفترض إمكانية استخراج الحوادث الإنسانية الماضية من سديم النصوص، و فهمها و تفسيرها و إكسابها نظاماً و هيكلية بالكشف عن العلاقات السببية التي كانت قائمة بينها، و ذلك باستعمال منهج التحليل و التركيب العقليين مع ما في تطبيق هذا المنهج من مشقة و عسر. ذلك أن الحادثة التاريخية، من حيث هي نشاط إنساني صادر عن فاعلين اجتماعيين يتصفون بالحرية و القصد و الدوافع المعقدة، تخضع لسلسلة متشابكة من الأسباب قد يصعب اكتشافها و ترتيبها، خاصة إذا انعدمت مصادرها المكتوبة أو كانت غير كافية. و على هذا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا الصدد تتلخص فيما يلي: هل صحيح أنه «لا تاريخ بلا وثائق» كما ذهب إلى ذلك أنصار التصور الوضعي للتاريخ أم أنه يجوز للباحث المحترف أن يؤرخ من أفواه الرجال؟

لا شك أن المؤرخ في دراسته لوقائع إنسانية لا تقع تحت الملاحظة المباشرة يحرص كل الحرص على التزام الحياد و الموضوعية الصارمة على غرار ما يفعل زملاؤه في الحقول العلمية الأخرى، غير أن عمله، مع ذلك، يبقى له طابعه الخاص. فهو في جوهره سعيٌ لتحقيق معرفة ما عن الإنسان و المجتمع في زمن فائت لا يعود، وهذه المعرفة تخضع، من جهة أخرى، لإكراهات نفسية و اجتماعية معينة، ولروح العصر الذي تنتج فيه. على أن الشيء الذي ينبغي أن نشدد عليه هنا هو أن لعلم التاريخ ذاته تاريخاً. ففي أوروبا القرن التاسع عشر، وتحديدًا في ألمانيا و فرنسا، تبلورت مبادئه و قواعده الأساسية، و تأسست منهجيته المعروفة في التعامل مع المصادر، أي جمعها و تصنيفها، ثم نقدها نقداً خارجياً و داخلياً، إيجابياً كان أم سلبياً، و ذلك تمهيداً للقيام بعملية التركيب التاريخي بما تقتضيه من تصنيف و تحليل للحوادث و سد الفجوات إن وجدت؛ و أخيراً تأتي مرحلة التدوين أو عرض الحقائق التاريخية المتوصل إليها¹.

و علاوة على النقلة النوعية التي عرفها علم التاريخ ضمن مقياس «الفلسفة الوضعية» التي فرضت أحكامها منذ القرن التاسع عشر، فإنه من الواجب التذكير بالنتائج المعرفية و المنهجية المذهلة التي أحرزتها العلوم الإنسانية و الاجتماعية الأخرى، كالأنثروبولوجيا و علم الاجتماع مثلاً، و التي أصابت بدورها الدراسات التاريخية على مستوى «المفاهيم» و «الإشكالية». نعني بهذا أن علم التاريخ ازداد ثراءً في القرن العشرين، حتى وصل إلى مستوى رفيع من النضج فرضه مبدأ التكامل بين المعارف الإنسانية و الاجتماعية التي صارت تصب فيه، و ذلك كله كان تنويعاً للصراع الطويل و المناقشات النظرية الخصبة التي دارت بين المدارس التاريخية المختلفة. يقول ميشيل فوكو:

«إن وضع التاريخ في الحيز المعرفي بهذا الشكل له أهمية كبرى بعلاقته بالعلوم الإنسانية. فبما أن الإنسان التاريخي هو الإنسان الحي العامل الناطق، فكل ما يتضمنه التاريخ أياً كان فإنه يتعلق بالسيكولوجيا أو السوسيولوجيا أو فقه اللغة. وعلى العكس من ذلك، و بما أن الإنسان أصبح برمته تاريخياً، لا يمكن لأي من المضامين المدروسة في العلوم الإنسانية أن يبقى مستقراً في ذاته، أو أن يفلت من حركة التاريخ. يعود ذلك لسببين: لأن السيكولوجيا و

السوسيولوجيا و الفلسفة، حتى عندما تطبق على مواضيع - أي على البشر - معاصرة لها لا تنكس سوى على شرائح متزامنة داخل تاريخية تكوّن تلك المواضيع و تعبّرها؛ ولأن الأشكال التي تتخذها العلوم الإنسانية بالتعاقب، و المواضيع التي تختارها، والمنهجيات التي تتبعها في دراستها، إنما يقدمها التاريخ، و تكون محمولة من قبله دائماً، و هو يغيرها على هواه باستمرار [...]. ، فكلما قبل التاريخ نسبيته و انغمس في الحركة المشتركة بينه و بين ما يحكيه، كلما اقترب من رهافة الرواية (récit) و تبدّد كل المضمون الوضعي الذي كان يتخذه لنفسه من خلال العلوم الإنسانية. يشكل التاريخ إذن، بالنسبة للعلوم الإنسانية، منزلاً و خطراً في آن. فهو يعطي لكل علم من علوم الإنسان خلفية تثبتّها وأرضاً ووطناً...»².

أولاً: التصور الوضعي للتاريخ: أو عبادة الوثائق المكتوبة.

يسوقنا ذلك إلى القول إن الوضعية Positivisme التي تحصر مهمة المؤرخ في نطاق ضيق لا يتعدى الاشتغال على الوثائق، كانت قد ظهرت في القرن التاسع عشر بفرنسا على يد أوجست كونت (1798-1857)³، و إن كانت جذورها في العصور الحديثة تمتد إلى الفلسفة التجريبية ممثلة في جهود الفلاسفة الأنجليز أمثال جون لوك (1632-1704)، و دافيد هيوم (1711-1776)، و قبلهما فرنسيس بيكون (1561-1626) الذي يرجع إليه فضل إعلان الشعار الوضعي الشهير الذي يقول: ينبغي أن لا نضفي أي تقدير إلا على المعرفة العلمية المستخلصة عن طريق الاستقراء و التجريب. و هذا يعني أن ظهور المذهب الوضعي بألوانه المختلفة يعبر عن الرغبة في إحداث قطيعة تامة مع الميتافيزيقا و قضاياها المعقدة التي لا يظفر فيها العقل بأي مغنم أو شفاء، الأمر الذي يتطلب الاكتفاء بتطبيق المنهج العلمي - التجريبي - ضمن المجال المعرفي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، و الكف عن كل المحاولات اليائسة التي تروم الوصول إلى الحقائق المطلقة. يقول كلود- ليفي ستروس: « العلوم المجتمعية و العلوم الإنسانية تسعيان معاً لتحديد نفسيهما بالاستناد إلى مرجعية العلوم الدقيقة و الطبيعية التي تملك خفايا المنهج العلمي»⁴.

بهذا المعنى إذن نستطيع القول إن الوضعية ليست نظرية هامشية قليلة التأثير، و إنما هي فلسفة مهيمنة طُبعت القرن التاسع عشر و ما تلاه بطابعها الخاص، و امتد تأثيرها إلى كافة العلوم الإنسانية و الاجتماعية بما في ذلك علم التاريخ نفسه. ومن المؤرخين البارزين الذين ارتبطوا بالتيار الوضعي نذكر - من الفرنسيين - بول لاكومب (1834-1919) الذي طرح عبر صفحات مجلة التركيب التاريخي التي أسسها زميله هنري بر- و هو أيضاً من المؤرخين الوضعيين - عام 1900 مشروعاً دافع فيه بروح وضعية متحمسة عن فكرة وجوب النظر إلى الوقائع التاريخية بنفس الروح التي ينظر بها إلى الظواهر الطبيعية. فبهذا الاختيار الوضعي الضيق إذن أراد لاكومب أن « يصنع من التاريخ « علماً. مثل الميكانيكا أو الفيزياء»⁵، و من هنا عنوان كتابه الرئيسي: التاريخ علماً. و هذا يعني أن لاكومب، على غرار هنري بر و سائر الوضعيين، « لا يقر [...] بأي اختلاف في الطبيعة بين العلوم الطبيعية و التاريخ»، و هم جميعاً يؤمنون، على تفاوت، بأن «استخدام طرائق العلم الطبيعي [في حقل التاريخ] لا غنى عنه أبداً»⁶.

و بدون أن نتورط في تقديم عرض تقني تفصيلي ليس من اختصاصنا، و ليس هاهنا مكانه، نكتفي بالإشارة إلى أن التصور الوضعي للتاريخ الذي اكتسح الجامعات الفرنسية إلى غاية منتصف القرن العشرين، و لا يزال تأثيره قائماً إلى اليوم، هو تصور مذهبي علموي ينسج على منوال العلوم الطبيعية التي تدرس موضوعات من طبيعة أخرى مختلفة تماماً، و لا يؤمن إلا بما هو مادي حسي متخذاً من تلك العلوم نموذجاً و معياراً تقاس عليه علمية الدراسات التاريخية؛ و لذلك تجد المؤرخين من ذوي التوجهات الوضعية لا يعيرون اهتماماً إلا للوقائع و الأحداث التاريخية التي تتحدث عنها «الوثائق المكتوبة» و «الأثار المادية الشاخصة»، و يضربون صفحاً - باسم الموضوعية العلمية - عن كتابه تاريخ الوقائع و الأحداث الإنسانية الماضية التي تقتقد إلى الوثائق المكتوبة التي تغيد المؤرخ في إعادة بناء الماضي و فهمه و تعليه. يقول المؤرخ الفرنسي شارل فكتور لانجلو:

« التاريخ يصنع من وثائق. و الوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف و أفعالهم. و القليل جداً من هذه الأفعال و الأفكار هو الذي يترك آثاراً محسوسة، إن وجدت فنادراً ما تبقى: لأن عارضا بسيطاً قد يكفي لزوالها. و كل فكرة أو فعل لا يخلف أثراً مباشراً أو غير مباشر، أو طمست معالمه، هو أمر ضائع على التاريخ: كأن لم يكن البتة. و بفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبداً. إذ لا بديل عن الوثائق: و حيث لا وثائق، فلا تاريخ. ولكي نستدل استدلالاً صحيحاً من وثيقة على الواقعة التي هي أثرها، لا مناص من اصطناع ألوان من الحيلة سنكشف عنها فيما بعد. و من الواضح أن أي فحص نقدي و أي تأويل للوثائق يسبقه التساؤل عما إذا كان ثم وثائق، و ما مقدارها، و ما مظانها»⁷.

ليس هذا وحسب، بل إن المؤرخ الوضعي بمقتضى تقيده الصارم بمنهج «نقد الأصول» و حصر الوقائع التاريخية في الحرف، أي في الوثائق المكتوبة التي تحوز على رضاه كوثائق درجة أولى، مع الذهاب بعيداً في نقدها على نحو سلبي قائم على الارتباب و الشك، قد يصل به الأمر إلى تكريس لأدبية تاريخية مرعبة، خاصة عندما يستبعد من مجال اهتمامه النظر في «الروايات الشفوية» بدعوى أنها شواهد مُضَلَّلَة و غير نموذجية، و تغفل من قبضة الفحص و التمهيص بواسطة التقنيات التي يمارسها المؤرخ المحترف. يقول سنيوبوس في هذا الصدد:

« الكتابة تقيّد المنقول و تجعل نقله أميناً؛ و على العكس نجد أن القول الشفوي يظل انطباعاً خاضعاً للتحريف قي ذاكرة المشاهد نفسه، باختلاطه بانطباعات أخرى؛ و بمروره شفويّاً بوسطاء يُحرف في كل نقل؛ و لما كان تحريفه راجعاً إلى دوافع شتى، فإنه ليس من الممكن تقويم التحريف و لا تقديره. و النقل الشفوي فيه بالطبع تحريف مستمر؛ و لهذا فإنه لا يعتد في العلوم المتكونة إلا بالنقل المكتوب. و ليس لدى المؤرخين داع صريح لكي يسلكوا على نحو آخر غير هذا المسلك، على الأقل حينما يتعلق الأمر بتقرير واقعة جزئية. لهذا ينبغي أن نبحث في الوثائق المكتوبة عن الأقوال الواردة بطريق النقل الشفوي حتى نضعها موضع الارتباب. و من النادر أن أكون على بينة مباشرة يقينية، فإن المؤلفين الذين يستقون من المنقول الشفوي لا يصرحون بذلك»⁸.

واضح إذن أن هوس الإخلاص للعلم بالمعنى التجريبي لدى المؤرخ الوضعي يفضي به إلى تعطيل العلم نفسه و الدخول في مأزق خطير لا يستطيع الفرار منه. و هكذا، فعلى أساس القاعدة الوضعية التي تقول: « حيث لا

وثائق، فلا تاريخ « يُخْرِجُ المؤرخ التقليدي مجموعات بشرية بكاملها من دائرة اهتمامه، و يُسَلِّبُهَا حقها في أن تُعَرَفَ و يُكْتَبَ تاريخها، و بالأخص تلك المجموعات الشفوية التي لا تعرف القراءة و الكتابة، و لا تزال تعيش، لظروف بيئية خاصة بها، حياة بدائية معزولة في جزر المحيط الهادي و أدغال إفريقيا و أستراليا. هذا ناهيك عن أن المؤرخ الوضعي في دراسته للمجتمعات الكتابية نفسها يحذف «نتاجها الأدبي الشعبي» بأشكاله المختلفة، فلا يعتد، في كتابته للتاريخ، بما تتناقله الذاكرة الجماعية بحجة الالتزام بالوقائع التجريبية التي تقاس بالمسطرة، و بحجة أن القصص و المأثورات الشعبية و الأساطير هي مجرد ركام فولكلوري يعبر عن معتقدات، خرافية في الغالب، لا عن حقائق تاريخية، و بالتالي لا يجوز اعتباره قاعدة صالحة لاستنباط مجرى تاريخ الشعوب و المجتمعات. لنستمع مرة أخرى إلى سنيوبوس حين يقول:

« الأساطير والنوادر ليست في الواقع غير معتقدات شعبية، منسوبة اعتباطاً إلى أشخاص تاريخيين، و تؤلف جزءاً من «الفولكلور»، لا من التاريخ. لهذا ينبغي الاحتراز من إغراء النظر إلى الأسطورة على أنها مزيج من الوقائع الصحيحة و الأغلاط، يمكن أن نستخرج منه بالتحليل «شذرات» من الحقيقة التاريخية. فالأسطورة تؤلف كتلة لعل فيها بعض الحقيقة، ولكن أيضاً تحليلها إلى عناصرها؛ لكن ليست لدينا أية وسيلة لتمييز ما صدر عن الواقع مما صدر عن الخيال. إنها، على حد تعبير نيبور «سراب أحدثه شيء غير متطور وفقاً لقانون انكسار مجهول». ثم يحسم سنيوبوس أمره و يردف قائلاً: «و ينبغي الإذعان للنظر إلى الأسطورة على أنها نتاج خيال الشعب؛ و يمكن أن نجد فيها تصورات الشعب، لا الوقائع الخارجية التي شارك فيها. و هكذا فإن القاعدة ينبغي أن تكون نبذ كل قول مصدره الأسطورة؛ و لا يتعلق الأمر فقط بالروايات ذات «الشكل» الأسطوري؛ فالرواية ذات المظهر التاريخي المصنوعة من معطيات الأسطورة، مثل الفصول الأولى في ثيوكلديس، يجب أيضاً اطراحها»⁹.

ثانياً: مدرسة الحوليات: أو الخروج عن التقاليد القديمة لعلم التاريخ.

و إذا نحن تحرينا أقصر الطرق للامساك بما هو أساسي في موضوعنا لأمكن القول إنه في مقابل التصور العلمي المتطرف للتاريخ الذي حددنا بعض ملامحه الأساسية في الفقرات السابقة، ظهرت أيضاً مدارس تاريخية جديدة توجهها خلفيات نظرية أقل تلبساً بالفلسفة الوضعية، و قدمت منظورات أخرى للتاريخ جديرة بالاهتمام و المعالجة كونها تتيح للمؤرخ التعامل مع الماضي بروح ابستمولوجية أكثر انفتاحاً و مرونة ليعطي حق الكلام للجميع، حتى من خارج أقبية الأرشفة الرسمية، بما في ذلك إعطاء حق الكلام للمنسي و المهمش و المطرود¹⁰. ولأن المكان لا يتسع لتقديم عرض مرضٍ و كافٍ يشمل جميع المدارس و التيارات، فإنه لا مفر من حصر التفكير في بعض جوانب الإشكالية الرئيسية التي طرحتها مدرسة واحدة شهيرة بعينها، هي «مدرسة الحوليات» الفرنسية التي انطلقت من موقع منهجي منفتح و بلورت أطروحات لافتة سعت من خلالها إلى عدم حصر خصوصية التاريخ و سيولته في منتجات العقل الكتابي¹¹ وحده -raison graphique-؛ و العمل، من ثم، على توسيع دائرة اهتمامات المؤرخ و فضوله¹² لتشمل، زيادة على الإشكالية السياسية للأجيال الماضية كما تجسدت في الآثار المادية و الوثائق المكتوبة، الانفتاح على الشفوي و المعاش الاجتماعي، و كل منتجات الذاكرة و الخيال، أي الثقافة المدعوة شعبية، و عرضها على التحليل

التاريخي النقدي للاستفادة منها في معرفة الماضي. من هنا انفتاح مدرسة الحوليات على المكتسبات المعرفية و المنهجية لعلوم الإنسان و المجتمع، و بالأخص علم الاجتماع، و الأنثروبولوجيا بفروعها، و الإثنوغرافيا، و الاقتصاد، و اللغويات وغيرها، كعلوم تساعد على الحفر في طبقات الماضي لاسترداده كاملا و معرفته في خطوطه الأساسية ضمن سياق الوصل و الربط بين تلك العناصر؛ و من هنا أيضا ذلك البيان الثلاثي النقدي الشهير الذي عرفت به هذه المدرسة أي: «الاقتصاد، المجتمع، الحضارة». يقول لوسين فيفر في هذا الصدد: « سيساهم في كتابة التاريخ اللغوي و الأديب و الجغرافي و القانوني و الطبيب و عالم الأرض و عالم الأجناس و الخبير بمنطق العلوم، الخ. كل واحد يشارك بعقليته الخاصة و بمنهجه المتميز، و لا يطلب منه أن يتخلى عما يميزه، لأن مشاركته في هذه الحال تكون عقيمة »¹³.

ليس من مهامنا أن نفتقي آثار مدرسة الحوليات في جميع المراحل التي مرت بها، ولكن حسبنا أن نشير هنا إلى أن هذه المدرسة هي في واقع الأمر سليلة مجلة فرنسية شهيرة ظهرت بهذا العنوان نفسه، أي **Les Annales**، و ذلك في العام 1929 تاريخ الأزمة الاقتصادية المؤلمة التي اكتسحت العالم كله آنذاك. و الحق أن ظهور مجلة الحوليات في ذلك التاريخ كان ثمرة لتضافر جهود مجموعة من العلماء البارزين الذين كانوا يعملون بالجامعة الفرنسية في تخصصات إنسانية مختلفة، و إن كان التأسيس الفعلي غالبا ما يعزى لأستاذين كبيرين من جامعة ستراسبورج هما المؤرخ مارك بلوخ الذي أعده الألمان سنة 1944م، و معاونه لوسيان فافر -L.Febvre- المتوفى عام 1956م، و مؤلف كتاب **معارك من أجل التاريخ**. بهذا المعنى يمكن القول إن مجلة الحوليات سرعان ما استوت مدرسة تاريخية قائمة برأسها، و ذات توجهات منهجية تجديدية استكشافية أساسها مبدأ «القطيعة» مع التصورات الوضعية المتطرفة للتاريخ، و الدعوة إلى التفاعل و الانفتاح المتبادل بين فروع العلوم الإنسانية و المجتمعية، و عدم حصر مصادر المعرفة التاريخية في تحصيل النصوص المتعلقة بالفعاليات البشرية في مجال السياسة و الحروب العسكرية الماضية، لأن المطلوب هو توسيع إشكالية علم التاريخ و مدها لتشمل جميع نشاطات الإنسان في مجالات الاقتصاد و الاجتماع و الحضارة. من هنا يمكن للمرء أن يفهم ذلك البيان الثلاثي النقدي الشهير - اقتصاديات، مجتمعات، حضارات - الذي رافق المجلة - المدرسة عبر تاريخها الطويل. إنه البيان الذي من شأنه أن يفسر لنا اعتراض مؤسس الحوليات اللافت على أولئك الذين يحلوا لهم تكرار العبارة الشائعة التي تقول: « التاريخ هو علم دراسة الماضي »¹⁴. و على هذا فإن التاريخ، وفق المنظور الذي صدر عنه مارك بلوخ، هو العلم الإنساني الأقدم و الوحيد الذي « لا يكف عن الاستشعار بالحاجة إلى وصل دراسة الأموات بتلك التي تدرس الأحياء »¹⁵. واضح إذن أن طرح المسألة على هذا النحو يعزز نظريا على الأقل - فرضية العمل المزدوجة التي تقول بإمكانية « فهم الحاضر بواسطة الماضي »، و « فهم الماضي بواسطة الحاضر »¹⁶. في هذا الصدد نقرأ لكاتب عربي قوله:

« لا ريب في أن مجلة الحوليات **Les Annales** الفرنسية التي أسسها في العام 1929 المؤرخان مارك بلوخ و لوسيان فيفر، و التي ما لبث أن تحولت إلى مدرسة منهجية متميزة، كانت حقلا غنيا لذاك التفاعل بين التلقي و الاستجابة، أعني للتفاعل المتبادل بين التاريخ و مناهج العلوم الاجتماعية و الإنسانية الأخرى. صحيح أن أعلامها

المؤسسين الكبار كانوا بمعظمهم مؤرخين للتاريخ الأوروبي، لاسيما التاريخ الوسيط و الحديث منه، إلا أن تأثيراتهم في تعديل منهجية البحث التاريخي كان واضحا في كل الميادين والحقول. فنقدم لتاريخانية historicisme القرن التاسع عشر المستمرة، و للوضعانية positivisme التي سادت البحث التاريخي (الركون إلى نقد الوثائق و استخلاص معطيات موضوعية منها)، و نقدم للتعامل مع الزمن التاريخي كزمن ماض (أي كشيء في مختبر)، و دعوتهم للربط الجدلي بين الماضي و الحاضر على قاعدة «التأريخ-المسألة» و «مسألة الحاضر للماضي»، و إلحاحهم على توسيع حقل التاريخ وفقا لفعاليات النشاط البشري (الثقافي-الاجتماعي، الاقتصادي، الذهني) و للتكامل مع العلوم الاجتماعية و الإنسانية و جذبهم عبر المجلة ككتاب و هيئة تحرير، علماء نفس و اجتماع و اقتصاد... كل هذا أسس لفكرة العمل التأريخي التوليفي travail de synthèse، و مهد لفكرة التاريخ العالمي و تاريخ الحضارات المقارن¹⁷.

و ما لا يقل جدارة بالملاحظة عن ذلك هو أن مجلة الحوليات التي أسسها الثنائي بلوخ-فافر بالاشتراك مع مجموعة من الحواريين، وتحولت إلى مدرسة تمارس الكتابة التاريخية على نحو يزيل التشظي و التناثر المصطنع الحاصل بين تخصصات علمية-إنسانية-متجاورة، و يوسع من مجال التاريخ برفع الحواجز الفاصلة بين أرضياته المختلفة الممتدة عبر السياسة و الاقتصاد و الاجتماع، و آخر المطاف، الحضارة بمعناها الواسع¹⁸ الذي يشمل الفكر و الفن و الأدب و القانون... إلخ، و هذا لإثراء مجال عمل المؤرخ و إفساح المجال أمامه للإفادة من مصادر أخرى لم تكن تصنف كمصادر تاريخية في التقاليد القديمة لعلم التاريخ؛ إن هذه المجلة-المدرسة تابعها و أشرف عليها، على قاعدة العمل الجماعي المعهود الذي قامت عليه المجلة منذ تأسيسها، مؤرخ فرنسي مشهور هو فيرنان بروديل، الأستاذ بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا و المتوفى عام 1985، و ذلك في الفترة الواقعة بين 1956-تاريخ رحيل لوسيان فايفر- و 1969. و مما له دلالة في هذا الصدد أن الحوليات أفادت كثيرا من إدارة فيرنان بروديل لها، حيث عرفت ازدهارا و توسعا كبيرين خلال الفترة المذكورة (1956-1969)، و تجاوز صداها حدود فرنسا و أوروبا، فتحولت من نطاق الاختصاص العلمي الضيق إلى أفق الموضوعة الفكرية الكاسحة. في هذا الإطار نفسه ينبغي أن نلاحظ بعناية أنه إذا كان أفضل المؤرخين، حسب التقليد العلمي الحديث، هو من يخلص للنص المكتوب و حده و يتقيد به، فلا يقرر إلا ما قرره الوثائق المصنفة عنده كوثائق درجة أولى، فإن فيرنان بروديل انزلق، و الحق يقال، انزلاقا خطيرا عندما استبعد تماما، و على نحو قاطع، فرضية أن تكون الوقائع التاريخية معطاة مباشرة في النصوص، فقابل، بهذا، التطرف الوضعي بتطرف آخر، خاصة عندما أخرج هوة التحقيق و التمهيص الوثائقي من حرم علم التاريخ كما فهمه، و هذا أمر ينطوي، دون شك، على قدر كبير من التعسف. و مع ذلك فإن الإسهام الأكبر الذي ينبغي أن يذكر لهذا الرجل إنما يتمثل، من بعض الوجوه، في نظريته الشهيرة حول «المُدَّ الثَلاث» التي يجب أن يدرس التاريخ في ضوءها: «المدة القصيرة» التي لا تزيد عن خمسين سنة، و «المدة المتوسطة» التي قد تتجاوز المائة سنة، و أخيرا «المدة الطويلة» للتاريخ التي تتجاوز العشرة قرون¹⁹. وعلاوة على ذلك، يذكر لفرنان بروديل أيضا عنايته الخاصة بالبعد الاقتصادي-الاجتماعي و البعد الجغرافي في الممارسة العلمية في مجال التاريخ، فضلا عن ازدهاره للعامل

السياسي و دعوته الملحة إلى ضرورة التكامل بين المناهج و الاختصاصات الإنسانية و الاجتماعية. في هذا الصدد نورد مقطعا مطولا للمؤرخ المغربي عبد الله العروي جاء فيه:

« وضعت مدرسة الأنال كأول هدف لها تجاوز تحقيق النصوص باستثمار مفهوم الحضارة الذي أبدعه فولتير و ذلك عن طريق تطعيم الدراسات التاريخية بإنجازات علوم البيئة. بعد الحرب العالمية الثانية زاد البرنامج وضوحا و طموحا على يد فرنان بروديل، تلميذ ومساعد لوسين فيفر. أفرغه في قالب جديد باستعمال مفردات و مفاهيم لم تكن متداولة من قبل. تكلم عن التناهي، أي تكامل التخصصات و تآزر المباحث، لدراسة موضوع واحد من شتى جوانبه. و أسس نقاشا مستمرا و متجددا مع الماركسيين من جهة و الاجتماعيين الوضعانيين من جهة ثانية، في نطاق المدرسة العليا للدراسات الاجتماعية التطبيقية (باريس). استعار بروديل الفكرة الماركسية التي تميز ثلاثة مستويات في كل كيان اجتماعي، و قال إن البنية التحتية، أي البيئة، هي من اختصاص الجغرافيين و الاقتصاديين، فيما أن البنية الفوقية، أي كل ما يتعلق بالروحيات و الذنويات و النفسيات، من اختصاص علوم المنطق و اللغة و العقل و النفس، أما البنية، التي تعني التنظيم القانوني و الترتيب السياسي و السلوك، فهي من اختصاص المؤرخين التقليديين و كذلك الفقهاء الاجتماعيين و الأنثروبولوجيين. بهذا التحديد يقصي برودل الموثقين و المحققين من ميدان التاريخ، و يوسع مهنة المؤرخ الذي يُنظر منه الآن أن يحدد نوع العلاقات التي تربط بين هذه البنى المختلفة، المتفاوتة العمق و التشابك [...]. المؤرخ في هذا المنظور هو كل من يبحث في الأدبيات من زاوية الزمان و تغيراته مهما اختلفت الآثار التي يستند إليها و مهما تنوعت المناهج التي يلجأ إليها. لم تعد التقنيات التقليدية، أي العلوم المساعدة في عرف سينيوبوس مثلا، إلا قسما صغيرا مما يحتاج إليه المؤرخ، في تصور برودل و أتباعه. لذا، عاد من الضروري تكوين فرق بحثية تعمل في نطاق مخابر تاريخية حسب خطط مرسومة، كما يفعل علماء الطبيعيات»²⁰.

ثالثا: التاريخ الجديد: أو الدعوة إلى توسيع معنى الوثيقة التاريخية.

وبعد، فإنه من الجدير أن نذكر عابرين أنه مع ظهور البنيوية الذي تزامن مع الثورة المعرفية و المنهجية التي لازالت متواصلة في حقول علم الإنسان و المجتمع، عرفت الحوليات الفرنسية، و بالأخص بعد رحيل فيرنان بروديل، أزمة خطيرة دامت طويلا و كادت أن تعصف بها، و هذا بسبب الخلاف الشديد الذي دبّ بين أعضائها و عمقته أكثر الحملة الشرسة التي شنّها البنيويون ضد التاريخ و النزعة الإنسانية، فكان أن اضطرت المدرسة، بعد أن استهواها التحليل البنيوي إلى هذه الدرجة أو تلك، إلى القيام بمراجعات لبعض مبادئها و أطروحاتها الأساسية التي أصبحت الآن محل جدل و خلاف، بعد أن ظلت تدافع عنها و تعمل على تسويقها لوقت طويل -فكرة التاريخ الشمولي أنموذجاً-. يقول أحد الكتاب: « حدثت ثورة الحوليات كردة فعل على المدرسة المنهجية، وعبادتها للوثيقة، لكنها غرقت بدورها في أسطورة التاريخ الشامل التي تسلّلت إليها من تاريخانية المادية التاريخية. و لا يزال الجدل قائما في شأن تجزئية الحوليات للتاريخ أو تاريخه الشامل أو ما يدعى بالتاريخ الطويل [...]. لكن يترأى لنا أن أزمة الحوليات كانت بدورها من الناحية الإبيستمية أزمة السرديات الكبرى في مرحلة مأزق أنموذج الحداثة، و تزعزع باردايمه. و هي سرديات

ميتافيزيقية كبرى بالضرورة. فللتاريخ الشمولي حدوده و تختلط فيه وظيفة المؤرخ بوظيفة فيلسوف التاريخ على نحو ما...»²¹.

واللافت أيضا أنه في خضم هذا الجو المشحون بالشك و الارتباب اضطرت المدرسة، خلال التسعينيات من القرن المنصرم، إلى تغيير الاسم القديم لمجلتها التي صارت تعرف لدى قرائها باسم آخر هو التاريخ و العلوم الاجتماعية، وواضح ما في هذا الاسم الجديد من مغزى و دلالة: أولا على أهمية التاريخ كحقل معرفي متميز عما عداه، بعد أن أوشك على الذوبان في العلوم الاجتماعية الأخرى، و ثانيا كتعبير عما بات يعرف في فرنسا، منذ سبعينيات القرن الماضي، باسم «التاريخ الجديد» الذي استثمر بشكل معمق الحصيلة المعرفية لمدرسة الحوليات التي لم تُفلس بعد بشكل نهائي، و صار نعتا لذلك الاتجاه الجديد «الذي تصدّره جاك لوغوف في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس»؛ علما أنه «على الرغم من ثقل إرث الحوليات في هذا الاتجاه، لا يعتبر نفسه مدرسة بل اتجاها مفتوحا، يقبل أوسع رؤى إعادة النظر بمعنى الوثيقة، و يستوعب ما يندرج في مقاربات التاريخ الميكروي و تاريخ المهمّش و التاريخ المباشر و غيرها»²².

في كل الأحوال ينبغي القول إن هذا التاريخ الجديد الذي جاء كتطور طبيعي لمدرسة الحوليات الفرنسية انتقد بدوره المنهجية الوضعية التي تحصر مهمة المؤرخ في جمع الوثائق التاريخية المكتوبة و تأويلها بعد النقد و التحليل، تماشيا مع روح الفلسفة الوضعية التي لا تكثرث إلا بالوقائع التجريبية المدعمة بالوثائق المكتوبة، و تقصي كل ماله صلة باللامرئي و الشفوي و كل «المأثورات الفولكلورية من قصص و أساطير و حكايات شعبية وغيرها». إن التاريخ الجديد، كما تبلور لدى مؤسسه جاك لوغوف و جورج دوبي و غيرهما من المؤرخين الذين تشبعوا بروح الحوليات، يفرض هو الآخر على المؤرخ الانفتاح على عالم الخيال و الأساطير و غير المكتوب من التاريخ، و ذلك انطلاقا من قاعدة عمل أساسية تقضي بوجوب إعطاء مفهوم جديد للوثيقة أو المصدر التاريخي يجعل المؤرخ منتجا، أو «رابحا»، ما لم يحصر جهده في تمحيص الروايات التاريخية المكتوبة. وهكذا، فالتاريخ الجديد، فيما يرى مؤسسه جاك لوغوف، يعيش اليوم «ثورة وثائقية»: «لقد وسّع التاريخ الجديد أفق الوثيقة، بالحلول محل كتابات لانغلو (Langlois) و ساينوبوس (Seignobos) المعتمدة بصورة رئيسية على النص المكتوب، فهو تاريخ يعتمد على وثائق عديدة و متنوعة: منها المكتوبة بجميع أجناسها إلى جانب الوثائق التصويرية و نتائج البحوث الأثرية و الروايات الشفوية و غيرها من الوثائق»²³.

يضاف إلى ذلك أن هذا التاريخ الجديد الذي تشعب إلى عدة تخصصات جديدة كل الجدة -علم النفس التاريخي و الأنثروبولوجيا التاريخية أنموذجان-، يتوجه فيه المؤرخ باهتمامه إلى عموم الناس على اختلاف مراتبهم و انتماءاتهم الاجتماعية باعتبارهم جميعا أدوات فاعلة في تحريك عجلة التاريخ؛ كما ويفرض على المؤرخ تطوير منهجيته بتجاوز النظرة الوضعية الضيقة والبحث عن مناهج جديدة بالانفتاح على المكتسبات المعرفية والمنهجية لعلوم الإنسان والمجتمع، من قبيل العودة إلى الأنثروبولوجيا الثقافية، و الإثنولوجيا، و تاريخ الأدب... الخ، في أفق استثمار

كل النصوص و الوثائق الأرشيفية التي تعبر عن طبيعة «المخيال الاجتماعي-الثقافي» الشغل، و التي ظلت لوقت طويل مستهجنة من قبل المؤرخ الوضعي.

و على هذا فإن من المهام الحاسمة التي تنتظر المؤرخ الجديد، فيما يرى جاك لوغوف، هي أولاً إعطاء «تصور جديد للوثيقة يرافقه منهج جديد لنقد هذه الوثيقة». وهذا يتطلب من المؤرخ الجديد «تفكيك بنية الوثيقة للتعرف على ظروف إنتاجها، فمن كانت له القدرة في مجتمعات الماضي على تقديم الشهادات، و التي تحولت اليوم، بصورة إرادية أو لا إرادية، إلى وثائق تاريخية؟ [...]». كما تجب الإحاطة بنقائص الوثيقة و صمت التاريخ و تفسير ذلك، و في الوقت نفسه تركيز التاريخ على ما هو مليء بالأخبار كما على ما هو خلو منها²⁴. كما و يتعين على المختص في التاريخ الجديد أن يأخذ «بعين الاعتبار كل الوثائق التي تركتها المجتمعات: يجب إدماج النص الأدبي و الأثر الفني في تفسير التاريخ من دون أن يقع التغافل، لا عن خصوصية مثل هذه الوثائق، ولا عن الأهداف الإنسانية من وراء إنتاجها. و هذا يسمح بالقول إن بعدا جوهريا لا يزال منقوصا في جزء كبير من البحث التاريخي، و هو «المتخيل»، هذا الحلم الذي لو توصلنا إلى فك روابطه المعقدة ببقية الواقع التاريخي لأدخلنا في أعماق المجتمعات»²⁵.

قصارى القول إن التاريخ الجديد الذي بشر به جاك لوغوف و زملاؤه أصبح اليوم مشروعا علميا واعدًا بحق، و يمثل هاجسا لدى جيل كامل من المؤرخين الفرنسيين المتحمسين الذين لم تعد الوثيقة المكتوبة عندهم المصدر التاريخي الوحيد الذي يجب اعتماده في الكتابة التاريخية. هكذا تبدو اللوحة التي رسمها المؤرخون الجدد للتاريخ، و من قبلهم الحوليات الفرنسية بتاريخها العريق، متسعة للغاية، إذ لم تعد الصلة، في إطار هذا «التاريخ الجديد المابعد-خداشي»، بين الرواية الشفوية و منتجات الخيال و الذاكرة و كل التاريخ غير المكتوب من جهة، و الرواية التاريخية المكتوبة من جهة ثانية، تماما كالصلة بين الخطأ و الصواب كما اعتقد المؤرخون الوضعيون من قبل. و هذا يعني أن استرداد الماضي كما يتصوره المؤرخون الجدد يتطلب فتح الدراسات التاريخية على عوالم أخرى لتتهل بشغف من بحر كامل من الوثائق التي تقدمها الإثنولوجيا التاريخية، والحفريات الأثرية، والثقافة الشعبية وفن التصوير... الخ. يقول أحد الكتاب:

«وما هو صالح للوثيقة الحاملة لرسوم يكون صالحا من باب أولى للوثيقة الشفوية. و يعتبر زمنا خاصا ذلك الزمن الذي أبرزه فيليب جوتار و غيره، من خلال التحقيقات المباشرة على شاكلة علماء الإثنولوجيا، لاستعادة مكونات الذاكرة الجماعية حول موضوع ما من المواضيع: عند جوتار يتعلق الأمر بذكرات المصادمات في حرب الكاميزار. إنها ذاكرة مُقَرَّة و مبدعة في الوقت نفسه، فهي تدمج في الذكريات نفسها أحداثا مختلفة، و يمكن أن تثري في الوقت ذاته ذكريات لفترات متعاقبة من الرضا، و ذلك باتصالها بالوثائق المكتوبة»²⁶.

خاتمة:

وبعد، فقد بلغنا الآن نهاية عرضنا، و لم يبق لنا سوى أن نختم قائلين بأن لا حاجة إلى أي شكل من أشكال التوجس و الارتياح التي قد يبديها البعض حيال دور التحقيق الشفوي في استرجاع الغائب من التاريخ، طالما أن المؤرخ الصميم هو من يلتزم دوما بالحدز الشديد في أحكامه و تأويلاته، فلا يخضع لأية نظرة مسبقة في دراسته

للقائع الماضية. و هذا يعني أن المؤرخ الجاد، سواء صدر في تحليلاته عن هذه المدرسة أو تلك، هو من يتجه، في كل الأحوال، نحو تعميق النظر و التقيب و الفحص و التمحيص أكثر فأكثر، إلى أن يظفر بتفسير علمي معقول للحادثة التاريخية التي اتخذها موضوعا للبحث و الدرس، و كذا رصد نتائجها و آثارها على واقع الناس في الزمن الحاضر بعيدا عن أي شطط أو مبالغة وتهويل. و هكذا، فعلى الرغم من صعوبة المهمة الملقة على كاهل المؤرخ، مقارنة بزملائه في الفروع العلمية الأخرى، فإن عليه أن يتحرك باستمرار ضمن سياق الولاء المطلق للحقيقة العلمية وحدها كمنطلق و قاعدة راسخة تفرض عليه ضرورة إدراك الماضي كما كان فعلا، لا كما يتوهم أنه كائن.

و في ضوء هذا التصور المعرفي المبدئي و الحاسم، نود من القارئ الكريم أن لا يستخلص -على نحو خاطئ- من المعطيات التي أوردناها على امتداد المحاور الثلاثة التي عالجنا في إطارها الإشكالية الرئيسية التي انطلقنا منها في هذا البحث، أننا مع هذه المدرسة التاريخية المدروسة انطلاقا من الوثائق المكتوبة إن وجدت. و لأننا نؤمن التاريخي الشامل للمعطيات المتعلقة بالواقعة التاريخية المدروسة انطلاقا من الوثائق المكتوبة إن وجدت. و لأننا نؤمن أيضا بأن ما وقع فعلا في التاريخ يتجاوز مساحة ما ترويه الوثائق المكتوبة لم نر مانعا في أن يفتح الباحث-المؤرخ على كل الهوامش التي قد تمده ببعض الخيوط المضيئة التي تساعد على عملية الحفر في الصمت والخواء التي يفرضها التاريخ أحيانا. و هذا يعني أن القاعدة في مثل الحال التي ذكرنا هي ما أورده كلود ليفي-ستروس حين قال: «إن قليلا من التاريخ، خير من لا شيء من التاريخ»²⁷.

هوامش و مراجع البحث

- 1 - Maurice Angers, **initiation pratique à la Méthodologie des sciences humaines** (Québec :les éditions CEC,1996),p.p 90-91. voir aussi : chapitre 5.
- 2 - ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة جماعية بإشراف مطاع صفدي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 302-303.
- 3 - لمعلومات أوفر عن الفلسفة الوضعية لدى كونت راجع كتابه:
Auguste Comte, Discours sur l'esprit positif: ordre et progrès- Edition Classique- (Paris: société positiviste internationale, 1923). 196ps.
- 4 - كلود ليفي-ستروس، **الإناسة البنائية**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990م)، ص283.
- 5 - ج. بنروبي، **مصادر و تيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1980)، ص212.
- 6 - ج. بنروبي، المرجع نفسه، ص 214-215.

- 7 - شارل فكتور لانجلوا بالاشتراك مع شارل سنيوبوس، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ترجمه عن الفرنسية و نشره عبد الرحمن بدوي ضمن مجموعة: **النقد التاريخي**، ط 4 (الكويت: وكالة المطبوعات، 1981م)، ص 5.
- 8 - راجع كتاب: **المدخل إلى الدراسات التاريخية** ضمن مجموعة بدوي المذكورة قبل، ص 140-141.
- 9 - سنيوبوس، المصدر نفسه، ص 142-143.
- 10 - حول هذا الموضوع راجع مقالة الباحث الفرنسي جان كلود سميث: «تاريخ الهامشيين» ضمن: جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة و تقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية، ط 1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007م)، ص 437-480.
- 11 - لأخذ معلومات أوفر عن المقاربة الأنثروبولوجية لهذا المفهوم في علاقته بالخطاب الشفوي راجع نصا لجاك غودي في الترجمة الفرنسية التالية:
- J.Gody, **la raison graphique**, trad et présentation de J.bazin et A.bensa (paris :éd minuit,1979).
- 12 -Emmanuel le roy- ladurie, **territoire de l'historien** (paris : éd Gallimard, 1973), II.V.
- 13 - أورده عبد الله العروي في كتابه: **مفهوم التاريخ**، ط 4 (الدار البيضاء - المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005م)، ص 187- الهامش 5.
- 14 - Marc bloch, **Apologie pour l'histoire ou métier d'historien**, 2^e édition (paris : Armand colin, 1952), p.16.
- 15 -Ibid, p.29.
- 16 -Ibid, p25-30.
- 17 - وجيه كوثراني، **الذاكرة و التاريخ**، ط 1 (بيروت: دار الطليعة، 2000م)، ص 94.
- 18 - بخصوص مفهوم الحضارة كما يتحدد بالمعنى الواسع لدى مدرسة الحوليات أحيل القارئ على: فرناند بروديل، **تاريخ و قواعد الحضارات**، ترجمة و تعليق حسين شريف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د-ت])، ص 8 و ما يليها.
- 19 - راجع حول هذا الموضوع: فرناند بروديل، المصدر نفسه، ص 28-32.
- 20 - عبد الله العروي، مرجع سبق ذكره، ص 187-189. التشديد في الأصل.
- 21 - عزمي بشارة، **الدين و العلمانية في سياق تاريخي**، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)- المجلد الثاني، ص 34-35.
- 22 - عزمي بشارة، المرجع نفسه، ص 35.
- 23 - جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ص 82.

- 24 - جاك لوغوف، المصدر نفسه، ص 129.
- 25 - جاك لوغوف، المصدر نفسه، ص 130-131.
- 26 - ميشيل فوفيل، «التاريخ و الأمد الطويل»، ضمن جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ص 167-168.
- 27 - كلود ليفي ستروس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح (دمشق: منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1977)، ص 29.